

كلمة

معالي محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

السيد/ سلطان بن ناصر السويدي

في

ندوة الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على المرأة الإماراتية

التي ينظمها

الاتحاد النسائي العام

الثلاثاء 17 مارس 2009

الاتحاد النسائي العام

أبوظبي

سعادة السيدات الفاضلات ،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

بداية أتقدم بالشكر الجزيل لسمو الشيخة/ فاطمة بنت مبارك – الرئيس الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية ورئيسة الاتحاد النسائي العام على رعايتها الكريمة لهذه الندوة المهمة التي ينظمها مشكوراً الاتحاد النسائي العام ، كذلك أشكر سموها على دعمها المستمر للأسرة والمرأة في دولتنا الفتية ، حيث بفضل توجيهاتها وتشجيعها وصلت المرأة إلى أرقى المناصب في الدولة وفي البنوك وأصبحت تساهم في التنمية الاقتصادية بشكلٍ فعال.

كما أتقدم أيضاً بالشكر للأخت الفاضلة/ نورة السويدي على دعوتها الكريمة لي . ويسعدني ويشرفني التحدث في هذا الجمع من السيدات الفاضلات .

الحديث هذه الأيام لا بد له من أن يتطرق إلى "الأزمة المالية العالمية" وتأثيراتها المختلفة ، إلا أن اختصاصي هو ما يتعلق بالنظام المصرفي في دولة الإمارات .

أسباب الأزمة المالية العالمية :

هناك عدة أسباب أدت إلى الأزمة المالية العالمية ، وهذه الأسباب يمكن تلخيصها بما يلي :

أولاً: قيام البنوك المركزية وبالأخص بنك الاحتياط الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض أسعار الفائدة إلى مستويات متدنية منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ، مما أدى إلى توفر القروض المصرفية بأسعار مغرية ، وتوفر القروض أدى إلى استغلالها في أسواق الأسهم وهذا أدى إلى رفع القيم في أسواق الأسهم إلى أعلى من المستويات الحقيقية ، كذلك توفر القروض أدى إلى حركة نشطة لشراء الوحدات السكنية وهذا أدى إلى ارتفاع قيمها إلى أعلى من المعدل المعقول ، مما أدى إلى نشوء ما يسمى بفقاعة في القيم سواءً قيم الأسهم أو قيم العقارات . وقد ساعد أيضاً وجود مؤسسات مالية خارج نظام الرقابة للبنوك المركزية على تفاقم الوضع .

ثانياً: وجود مؤسسات خارج الرقابة المصرفية كصناديق التحوط وصناديق المنتجات المركبة Synthetic Instruments أدى إلى خلق أذرع إضافية مكنت من زيادة حجم الإقراض ، وذلك عن طريق توريق القروض العقارية وأدوات مقابلة مخاطر القروض العقارية وغيرها من القروض . وهذه الأدوات و المؤسسات تقع خارج نطاق الرقابة المصرفية التي تنطبق على البنوك والمؤسسات المالية الأخرى التي تمارس نشاط الإقراض .

والذي زاد الطين بلة هو قيام البنوك التجارية بشراء هذه الأدوات .

ثالثاً: الانفتاح الشديد وتطبيق مبدأ الرقابة الذاتية (Self Regulating) الذي تم التأكيد عليه في الولايات المتحدة عدة مرات من قبل رئيس نظام بنك الاحتياط الفيدرالي الدكتور/ آلان جرينسبان ، وهذا أوجد مؤسسات أخذت مخاطر بشكل مباشر أو غير مباشر فاقت النسب المعتادة ، وبما أن هذه المؤسسات لا تخضع للرقابة فقد تجرأت على أخذ مخاطر كبيرة في مرحلة معينة ، فأدى ذلك إلى فشلها في بداية الأزمة إذ أن موجوداتها خارج الميزانية وبسبب عدم القدرة على بيعها في الأسواق ، تحولت إلى موجودات داخل الميزانية مما جعل الأطراف المتعاملة مع هذه المؤسسات تتثير الشكوك حول مدى قدرة هذه المؤسسات على السداد، ومن ثم الامتناع عن التعامل معها مما وضعها في موضع الإفلاس ، ومن هنا بدأ مسلسل الشك و فقدان الثقة .

لقد بدأت الأزمة المالية العالمية في التأثير على النظام المصرفي في دولة الإمارات خلال أشهر الصيف الماضي، خاصة خلال شهر أغسطس، عندما ظهرت دلائل على نقص في السيولة لدى البنوك. وللتعامل مع هذه التطورات ، قام المصرف المركزي في نهاية شهر سبتمبر 2008 بتوفير التسهيلات التالية:

- 1- 50 مليار درهم للسحب على المكشوف تم توفيرها للبنوك من خلال حساباتها الجارية لدى المصرف المركزي.
- 2- تسهيلات مقايضة مقابل 100% من ممتلكات البنوك من شهادات إيداع المصرف المركزي.
- 3- تسهيلات بخصم سندات وأدوات دين الحكومات المحلية ومؤسساتها.

وقد لاحظنا أن هذه الإجراءات، بجانب الإجراءات الأخرى التي اتخذتها الحكومة الاتحادية، والتي تمثلت بضمان الودائع لدى كافة البنوك التي لديها عمليات كبيرة في دولة الإمارات ، إضافة إلى توفير تسهيلات لدعم السيولة بقيمة 70 مليار درهم، قد أدت إلى تحسين وضع السيولة لدى البنوك.

كما تم الاحتفاظ بالسياسة النقدية لدولة الإمارات في صيغة توسعية وركزت على تحقيق نمو اقتصادي متوازن.

وتبدو السيولة مستقرة الآن لدى البنوك، إذ لا يقوم أي بنك حالياً بالسحب على المكشوف من حسابه الجاري لدى المصرف المركزي بقدر يتجاوز احتياطياته الإلزامية. كما انخفضت أسعار الفائدة على الودائع ما بين البنوك، وإن كانت لا تزال أكثر ارتفاعاً من نظيراتها في بعض دول مجلس التعاون الخليجي.

كما لا تزال أسعار الفائدة على الودائع المعروضة من المؤسسات والشركات و ذوي المدخرات الكبيرة مرتفعة، ولكننا نعمل حالياً على تطبيق خطة تهدف إلى خفض أسعار الفائدة على هذه الودائع ، عن طريق كسر الدائرة المفرغة والجمود اللذين نشأ نتيجة لأزمة السيولة. ونعتقد أن الخطة التي ننوي تطبيقها سوف تؤثر أيضاً على أسعار الفائدة ما بين البنوك وستسهم في خفضها في نهاية الأمر.

أظهرت الميزانية المجمعة للبنوك لشهر يناير 2009 زيادة طفيفة في القروض والسلف مقارنة بما كانت عليه في ديسمبر 2008، الأمر الذي يعني أن البنوك لا تزال تمنح القروض لمختلف قطاعات الأعمال، على الرغم من أن نمو هذه القروض بقي ضمن نسب متدنية.

وفي المقابل، فقد ظلت القروض والسلف، على أساس إجمالي، أكبر من ودائع العملاء بحوالي 116 مليار درهم كما في 31 يناير 2009، وقد تم تجسير هذه الفجوة لدى البنوك باستخدام رؤوس الأموال والاحتياطيات التي تبلغ حوالي 180 مليار درهم. ورغم ذلك نرى أن هذا الوضع غير ملائم ونعمل حالياً على ملء هذه الفجوة باستخدام موجودات أخرى.

أما فيما يتعلق بنتائج البنوك لسنة 2008، فقد اطلعت حتى الآن على الحسابات الختامية المدققة لأربعة عشر بنكاً، أظهرت جميعها مستويات أداء جيدة.

لم تدخل بنوكنا في مجال المنتجات المركبة، ومنتجات البنوك الاستثمارية الابتكارية المشابهة، ومن ثم فإن أصولها وبنود أصولها خارج الميزانية واضحة و سهلة القراءة.

غير أنه وحتى إذا كانت أصول البنوك من نوعية جيدة، فإن البنوك تحتاج عادة في أوقات الأزمات إلى وضع مخصصات لاستثماراتها التي انخفضت قيمها. كما ستكون البنوك بحاجة إلى وضع مخصصات مقابل القروض الممنوحة إلى قطاعات الأعمال التي يرجح أن تتأثر تدفقاتها النقدية سلباً نتيجة الأزمة المالية العالمية، أو التي تأثرت نتيجة لارتفاع تكلفة التمويل.

أما فيما يتعلق بالقروض العقارية، فإن بعض التصحيح سوف يطال القطاع العقاري، غير أن ذلك سيعتمد على مستويات الإيجارات، والتي يتوقع أن تنخفض على نحو تدريجي، وستتخفض أسعار العقارات شيئاً ما أيضاً بسبب توقعات البائعين والمشتريين، بجانب عدم توفر القروض البنكية في بعض الأحيان.

نتوقع أن يتأثر القطاع العقاري، غير أنه يجب علينا أن نتذكر أن هذا القطاع يتسم بقدر كبير من عدم المرونة، ويتفاعل على نحو مختلف نوعاً ما عن سوق الأوراق المالية، وذلك لأن جزءاً كبيراً من هذا القطاع مملوك لأفراد لديهم قدر من الثراء، و بمقدورهم تحمل معدلات خلو وحدات مستأجرة بنسب عالية كما سبق أن شهدنا في أزمات سابقة.

كما يتعين علينا عند تحليل التأثير المحتمل للقروض العقارية على البنوك أن نقارن أرقامنا مع أرقام دول أخرى. إذ تبلغ كافة القروض العقارية لدى بنوك دولة الإمارات، أي: القروض مقابل الرهن العقاري، والقروض الممنوحة لمؤسسات الأعمال، والقروض الممنوحة للمطورين العقاريين، ما يعادل 172.74 مليار درهم كما في 31 ديسمبر 2008، وهو رقم يقل عن إجمالي رأس مال واحتياطيات البنوك الذي يبلغ 180 مليار درهم. كما أننا إذا قارنا حجم القروض العقارية للنظام المصرفي محتسبة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول، فإننا نجد التالي:

- تعادل القروض العقارية 101% من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية ، و
- 86.3% من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة المتحدة ، مقارنة فقط
- ب 17.8% من الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات .

وعلاوة على ذلك، فإذا قمنا بتحليل للأمور كي نفهم لماذا تأثر النظام المصرفي في دولة الإمارات بالأزمة ، فإن السبب الرئيسي هو أننا قد تقبلنا النظام المالي العالمي كأمر مسلم به ، عندما كانت به كثرة من العيوب. غير أنني لن انشغل الآن بكيفية إصلاح النظام المالي العالمي، ولكنني أرغب بالتأكيد في أن أرى نظامنا المصرفي وقد أصبح معزولا عنه بالقدر الذي يضمن تفادي المخاطر المرتبطة بالاندماج الكامل في هذا النظام. يجب علينا أن نتذكر أننا نعمل في بيئة تخلو من أي قيود على التدفقات النقدية، وتعمل فيها أنظمة دفع بالغة التطور، وتحكمها حزمة من أنظمة منفتحة على الخارج ، وفوق ذلك، تتدفق فيها المعلومات بسرعة عالية، وجزء من هذه المعلومات خاطئ أو مضلل.

يسعى النظام المصرفي في دولة الإمارات حاليا إلى توطين التزامات البنوك، أي يتخلص من ودائع ما بين البنوك الأجنبية، كما يقوم بإعادة سداد القروض المشتركة، وأدوات الدين متوسطة الأجل، والأوراق التجارية الأوروبية، وذلك في مسعى يهدف إلى خفض مخاطر عدم تجديد هذه الالتزامات في وقت غير مناسب.

الخلاصة

أخلص مما تقدم إلى القول بأن الأزمة المالية العالمية الحالية سوف تخفض آفاق النمو الاقتصادي لدولة الإمارات في عام 2009 ، من معدل نمو معبر عنه برقم أحادي مرتفع، إلى معدل نمو منخفض أو حتى منكمش.

سوف تظل السياسة النقدية لدولة الإمارات موجهة نحو الإبقاء على أسعار فائدة رسمية عند مستويات منخفضة كي يتسنى الحفاظ على بعض النمو الاقتصادي الإيجابي خلال السنوات القليلة القادمة.

وستركز السياسة الائتمانية والمصرفية على ضمان توسع ائتماني معقول بمعدلات منخفضة، وتوسع بنكي مقيد.

كما يرجح أن تؤثر الأزمة المالية العالمية الحالية على عولمة الخدمات المالية والأنظمة الرقابية للأسواق المحلية. فالأرجح أن تتباطأ عولمة الخدمات المالية، إذ ستعتمد الكثير من الدول إلى وضع بعض القيود.

وسوف يكون هنالك توجه يستهدف وضع أنظمة رقابية موحدة ضمن البنوك المركزية.

كما نتوقع أن نرى التزاماً أكثر صرامة بالنسب الاحترازية التي تحددها البنوك المركزية ، وتوجهاً نحو فرض غرامات أكبر قيمة على أي تجاوزات للنسب الاحترازية المحددة.

سيكون هنالك توجه لخلق أنظمة مصرفية تعتمد على التمويل المحلي بنسبة 100% ، الأمر الذي من شأنه أن يمنح امتيازاً أكبر للبنوك التجارية التقليدية على البنوك الاستثمارية الابتكارية.

السيدات والسادة ،،،

في ختام كلمتي هذه أود أن أتقدم للاتحاد النسائي العام و للقائمين على تنظيم هذه الندوة بجزيل الشكر على الترتيبات الممتازة .

وأشكركم جميعاً على حسن الاستماع،،،

